

هواوي تشتت انتباه منافسيها بالتركيز على سوق الكمبيوتر

الصين تقم أبل وسيسكو في حرب تكنولوجيا الاتصالات مع الولايات المتحدة



سلاح جديد في سوق الإلكترونيات

ترامب بان الشركة الصينية تمثل ذلك الخطر. وكان رين تشنغفاي مؤسس هواوي قد هاجم في فبراير الماضي مساعي الولايات المتحدة لمنع شركته من الانتشار عالميا، قائلا بلهجة نتم عن "العالم لا يمكنه الاستغناء عن تكنولوجيا هواوي الأكثر تطورا". وتجمع التقارير العالمية على أن أزمة هواوي تختزل جميع المناوشات التجارية الأمريكية مع الصين وكذلك الانتقادات الأوروبية، إضافة إلى موجة قلق عالمي من هيمنة بكين على صناعة معدات وأجهزة الاتصالات وتقديمها المتسارع على جبهة الذكاء الاصطناعي.

التي تعتبر أحد أهم المنافسين لساعات ايربوس الشهيرة التي تصنعها أبل. وكانت مبيعات هواوي من الهواتف الذكية تسير عكس تراجع المبيعات قبل فرض الحظر الأمريكي، وقد قفزت بأكثر من 50 بالمئة في الربع الأول من العام الحالي، في مقابل تراجع حاد في مبيعات منافسيها سامسونج وأبل. وتساعد تدمير الشركات الأمريكية، التي تراجعت أسهمها بشكل حاد بعد الحظر الأمريكي على هواوي في مايو الماضي. وقالت غوغل ومايكروسوفت إن الحظر يهدد الأمن القومي الأمريكي، في رد مباشر على مزاعم الرئيس دونالد

ولم تكتف هواوي طيلة الأشهر الماضية للحرب الأمريكية العلنية ضد توسعها في السوق العالمية لتستعرض عضلاتها كالعادة أمام منافسيها وخاصة شركة أبل. واطلقت الشركة في الصيف الماضي أول هاتف ذكي شبكة الجيل الخامس في العالم، حيث اعتمدت فيه على قلب ثنائي الرقائق. ويتمتع هاتف ميت 20 إكس 5 جي بقوة اتصال هائلة وإداء عال في تشغيل التطبيقات، لأنه يعتمد على رقاقة المعالج القوي كيرين 980. وعلى رقاقة هواوي متعددة أنماط الاتصال. كما قدمت هواوي مؤخرًا الجيل الثالث من ساعات فريبودس اللاسلكية،

أن يكون حذرا بشأن أبل، لأنها ساعدت واشنطن في التجسس على المستخدمين العاديين وقادة البلاد لمدة تصل إلى عشر سنوات". كما وجهت المتحدثة باسم الخارجية هوا تشونينغ أصابع الاتهام لشركة سيسكو الأمريكية للاتصالات، بجمع المعلومات سرا من مستخدميها من خلال أجهزتها. وقال تشونينغ "في 2014، أقرت أبل في بيان بانها استخرجت البيانات الشخصية، بما في ذلك الرسائل القصيرة وقوائم جهات الاتصال والصور، من هواتف مستخدميها المحمولة من خلال منفذ خلفي في نظامها".

فتحت شركة هواوي الصينية العملاقة جبهة جديدة في سوق صناعة الأجهزة الإلكترونية بالإعلان أمس عن استراتيجية لتوسيع نطاق أعمالها في سوق الكمبيوتر، لتشتت بذلك انتباه منافسيها الكبار، في الوقت الذي فتحت فيه النار على أبل وسيسكو الأميركيين بسبب شبهة التجسس على مستخدميها.

المشوق أن تهيمن على شبكات الجيل الخامس فائقة السرعة في المستقبل. ولكنها أقحمت في الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة وبات مستقبلها مهددا بسبب الحملة الأمريكية لعزلها. وتقول واشنطن إن معدات هواوي قد تحتوي على ثغرات أمنية تسمح للصين بالتجسس على الاتصالات العالمية، دون أن تقدم أي دليل على هذه المزاعم التي تنفيها الشركة. ويمكن أن يضيف انخراط هواوي في سوق هندسة الكمبيوتر والبرمجيات جبهة جديدة في معركتها مع إدارة ترامب. واستشهد هو بتقديرات مستقلة تقول إن السوق ستقدر بأكثر من تريليوني دولار بحلول العام 2023. وأعلن أن الشركة ستستثمر 1.5 مليار دولار إضافية في مجال صناعة أجهزة الكمبيوتر والتي يتزايد الطلب عليها سنويا بشكل كبير.

شونغفاي (الصين) - كشف مسؤول كبير في هواوي أمس أن الشركة الصينية العملاقة ستكتف من تواجدها مستقبلا في السوق العالمية لأجهزة الكمبيوتر وخاصة المحمولة. ويأتي الإعلان في الوقت الذي تواجه فيه الشركة هجوما شديدا من الولايات المتحدة بسبب شبكتها للجيل الخامس والهواتف الذكية. وقال نائب رئيس مجلس الإدارة كين هو خلال مؤتمر للتكنولوجيا في مدينة شنغهاي إن "الاستراتيجية الجديدة تعتمد على التوقعات بان القوة الحاسوبية المذهلة ستكون ضرورية". وبرر المسؤول في الشركة ذلك التوجه بان العالم يشهد حاليا تحولا كبيرا نحو الاعتماد على تكنولوجيا مستقبلي معقدة وتحتاج إلى موارد ضخمة مثل الذكاء الاصطناعي والسيارات ذاتية التحكم.



وأضاف هو "أماننا الكثير من التحديات. نحتاج إلى تعزيز قوتنا الحاسوبية واستكشاف هندسات جديدة وتطوير معالجات تلبي احتياجات الناس في جميع السيناريوهات". ويقول محللون إن الخطوة قد تشكل إرباكا لعملاقة هذه الصناعة خاصة انش بي ولونوفو وأبل واكسي وديل وأسسوس، التي طالما ظلت المنافسة محصورة في ما بينها. وتعد هواوي بالفعل الشركة الرائدة عالميا في مجال معدات شبكات الاتصالات والمنتج الثاني للهواتف الذكية ومن

إطلاق مشروع تطوير مدينة دبي الملاحية

دبي - كشفت سلطة مدينة دبي الملاحية، المجمع البحري الرائد في منطقة الشرق الأوسط، أمس عن بدء أعمال تشييد المرحلة الأولى من مشروعها التطويري للأعمال التجارية. واستبقت اللجنة المشرفة على المشروع فعاليات "أجندة دبي البحرية 2019" التي تنطلق الأحد المقبل بالناكيد على أن الخطوة تهدف لتعزيز البنية التحتية بمدينة دبي الملاحية ودعم المطورين لإتمام مشاريعهم. وأعلن سلطان أحمد بن سليم، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ دبي العالمية، عن العديد من التفاصيل خلال حفل التدشين الذي جرى تنظيمه في الموقع، حيث يرتبط مع معبر يسهل الوصول إلى شبكة طرقات مدينة دبي.

وتسببت وكالة أنباء الإمارات لسليم قوله "ستدمج المرحلة الأولى للبنية التحتية مدينة دبي الملاحية ميناء راشد وتتضمن فندق كوين إليزابيث 2 ومارينا فينتس 72، وغيرها من المنشآت التجارية والسكنية". وأشار إلى أنه من المتوقع إتمام المشروع في مطلع عام 2021. وستشتمل أعمال المشروع على مد طرق جديدة وإقامة أرصفة وأنظمة لل صرف الصحي وتصريف مياه الأمطار والربط بشبكة الاتصالات وإنارة الشوارع والأعمال الكهربائية ومحطة ضخ، إلى جانب أعمال صيانة للخدمات الحالية.

كما سيعزز تطوير المنطقة التجارية من موقع مدينة دبي الملاحية كمزود رائد للخدمات البحرية.

وهناك إجماع بين الخبراء على أن قواعد المنافسة وضعت من أجل تطبيقها في ظرف اقتصادي وقانوني مناسب وتستلزم مشاركة الجميع. ويعتقد الخبير في برنامج تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حميد فورالي أن العمل الدقيق لتطبيق هذا البرنامج يهدف لمراقبة المتعاملين الاقتصاديين من أجل تحقيق أهداف البرنامج انطلاقا من احترام هذه القواعد حول المنافسة.



وقد تضرر المبيعات العامة للدولة في السنوات الخمس الماضية الحكومة لخفض الإنفاق على بعض السلع المدعومة والسعي إلى بدائل تمويل جديدة لمواجهة تراجع إيرادات الطاقة التي تشكل المصدر الرئيسي لمواردها المالية. كما لجأت لخفض فاتورة الواردات التي استنزفت مواردها الأخذة بالإنكماش من العملة الصعبة، لكنها لم تحقق الكثير من النجاح في ذلك. وظهرت بيانات حديثة تراجع إيرادات الطاقة بنحو 8.45 بالمئة في أول سبعة أشهر من 2019 ما تسبب في زيادة العجز التجاري 1.36 مليار دولار، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

ضغوط جزائرية لترويض السوق السوداء

انحسار عوائد الطاقة يفاقم عجز الموازنة العامة

الصعب على الشركات التمييز بين الممارسات التجارية والممارسات التي لا تشجع على المنافسة في غياب تقليد تنافسي بالسوق المحلية". ويقول الخبير الاقتصادي الجزائري كمال رزيق إن حوالي 3.9 مليون مواطن يشتغلون، بطريقة غير شرعية، في الأسواق الموازية بالجزائر. وأوضح أن هذا العدد يمثل نسبة 45.6 بالمئة من القوة العاملة للبلاد التي تعمل خارج قطاع الزراعة، حيث أغلبهم في التجارة والخدمات. وأضاف إن "السوق الموازية تمثل نحو 25 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر"، مشيرا إلى أن هذه الظاهرة أثرت على مستوى المنافسة والضرائب وعلى منظومة الضمان الاجتماعي. ويؤثر ضياع تلك الأموال على الموازنة العام للدولة النقطية خاصة وأنها لا تزال تعاني من تأثيرات انخفاض أسعار الخام في الأسواق العالمية منذ منتصف 2014. ورغم تأكيد وزارة التجارة على أن هناك تجارة موازية تعمل بطريقة غير قانونية، إلا أنها ترى أنه من الصعب معرفة حجمها بشكل دقيق. وقال محمد سردون مدير المنافسة في الوزارة في وقت سابق إن "العديد من التجار لديهم محلات لكتم لا يستعملون الفواتير ولا يدفعون الضرائب". واستطرد "هذا يمكن مراقبته، لكن هناك حجم كبير من السلع التي تنشر في فضاءات فوضوية".

واعتبر متعاملون وتجار خلال ندوة عقدت مؤخرا في العاصمة الجزائرية أن السوق الموازية التي غالبا ما تقترح جميع قواعد المنافسة من طرف بعض المؤسسات تمثل العراقيل الأخرى أمام تطوير حصص السوق للشركات المحلية. ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية إلى رئيس جمعية منتجي المشروبات الجزائرية علي حماني قوله إنه "من

فجر تباطؤ السلطات الجزائرية في معالجة ملف الاقتصاد الموازي الجدول مجددا داخل الأوساط الاقتصادية، التي اقترحت حزمة من التدابير العاجلة والمحزنة لامتناعه وإحلال مبدأ تكافؤ الفرص والمنافسة العادلة لرفد خزينة الدولة بعوائد تقلص إيرادات الطاقة.

الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة طيلة عقدين تمثلت في تفتيش الفساد والبيروقراطية. وتخوض الدولة العضو في منظمة أوبك منذ ثلاث سنوات تقريبا معركة مفتوحة لكبح جماح فاتورة الواردات غير الأساسية ومواجهة تبعات الأزمة النفطية، التي تسببت في تراجع إيرادات البلاد بشكل غير مسبق.

الجزائر - عاد ملف السوق السوداء في الجزائر إلى الواجهة بعد أن تعالت الأصوات مرة أخرى مطالبة السلطات بوضع خطة عاجلة لإدماجه ضمن الاقتصاد الرسمي وفق أسس مدرسية لتعزيز معدلات النمو. غياب ثقافة المنافسة عند أغلب المتعاملين الجزائريين وعدم إلمامهم بالخصوص القانونية للمنافسة عززا استفحال ظاهرة التجارة الفوضوية في البلاد. ومنذ سنوات يطالب رجال الأعمال والشركات التي تعمل ضمن القطاع المنظم للدولة بالإسراع في اعتماد خارطة طريق واضحة المعالم لإمتصاص السوق السوداء لإحلال مبدأ تكافؤ الفرص والتنافس العادل بين كافة القطاعات. ويجمع خبراء جزائريون على أن الحكومة بقيادة نورالدين بدوي باتت مجبرة أكثر من أي وقت مضى على السير في هذا الخيار، الذي يبدو أنه لا مفر منه لكونه يشكل وفق التقديرات ربع الناتج المحلي الإجمالي للدولة. وتأتي هذه الضغوط ضمن سلسلة خطوات يطالب بها الحراك الشعبي لوقف إهدار المال العام، بينما لا تزال تعاني البلاد من تركة ثقيلة خلفها حكم



تجارة بعيدة عن أعين الرقابة